

ندوة ديوان الرقابة المالية والإدارية

حول أهمية التدقيق الداخلي بالوزارات والجهات الحكومية

5-6 فبراير 2020



أثر تقديم الخدمات الاستشارية على استقلال وجودة المراجعة

إعداد: د. عبدالمحسن محمد دسوقي

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة

جامعة البحرين



العناصر الأساسية

1. مقدمة
2. تعريف وأنواع المراجعة.
3. أهم الخدمات المقدمة من قبل مكاتب المحاسبة والمراجعة.
4. تعريف ومعايير تقديم الخدمات الاستشارية.
5. بعض الخدمات الاستشارية المحظور أدائها على مراجع الحسابات.
6. مفهوم وأهمية استقلال المراجع.
7. أهم الدراسات الأكاديمية في الموضوع.
8. دراسة حالة من مملكة البحرين.





المقدمة

شهدت العقود القليلة الماضية تزايداً ملحوظاً في الخدمات المقدمة من قبل الشركات أو المكاتب الخارجية التي تجاوزت خدمة المراجعة التقليدية للحسابات لتشمل مختلف أنواع الخدمات الأخرى أو ما يطلق عليها بالإنجليزية (Non-Audit Services) ، ويرجع ذلك إلى التوسع والتعقيد الواضحين في بيئة الأعمال، والزيادة الملحوظة في أعداد الشركات متعددة الجنسية، والتطور في تكنولوجيا المعلومات وما صاحبها من توسع في التجارة الدولية.

وتبرز تلك الخدمات في : التجهيزات
اللازمة لميكنة نظم التشغيل وما
يرتبط بها من برامج التشغيل
اللازمة، تخطيط أعمال شئون
الأفراد، الاستشارات الضريبية،
الاستشارات البنكية، والخدمات
الاستشارية الأخرى التي قد تقدم
لمختلف أنواع العملاء.





ومن ناحية أخرى ، فإن ما تعرض له الاقتصاد العالمي من أزمات متلاحقة في العقود القليلة الماضية قد ألقى بظلال من الشك على عمل المراجعين الخارجيين وفيما يقدمونه من تقارير عن عملائهم للمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بتلك الشركات، وهو ما حفز إلى إجراء مراجعات عامة في معظم الدول لتدارك ذلك الخلل الذي يتعلق بعملية المراجعة وتقديم الخدمات الاستشارية وما يتعلق بهما من رسوم.



إن تقديم المراجع للخدمات الاستشارية إلى جانب ما يقدمه من خدمات المراجعة التقليدية لنفس العميل في الوقت ذاته، ربما يؤثر على استقلاليتة، ومن ثم على جودة عملية المراجعة بالكامل. ومن الناحية الأكاديمية، يلاحظ وجود نقص ملحوظ في الدراسات المهمة بهذا الموضوع الهام، وبخاصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومنها البحرين.



وفي ضوء ذلك تهدف المحاضرة الحالية إلى عرض وتقديم هذا الموضوع الهام، وكذلك عرض أي أدلة بحثية ميدانية عن استقلال المراجع في مملكة البحرين ومدى تأثيره بتقديمه الخدمات الاستشارية الأخرى (إضافة لخدمة المراجعة التقليدية) لذات العميل. لما يمثله ذلك من أهمية لشركات أو مكاتب المراجعة والجهات الرقابية والمنظمة بشكل خاص ومهنة المراجعة بشكل عام، فاستقلال المراجع هو حجر الأساس الذي يدعم المراجع، ويحميه من أي ضغوط قد تمارس عليه من قبل إدارة الشركة (العميل).



تعريف المراجعة

عملية إبداء رأي فني محايد في القوائم المالية لشركة أو مؤسسة ما من قبل شخص مؤهل ومستقل (المراجع الخارجي) لتحديد مدى التوافق مع المعايير المحاسبية والقواعد المنظمة الأخرى المقررة سلفاً و التقرير عن ذلك .

يطلق إسم مراقب الحسابات كمرادف
للمراجع الخارجي أو مدقق الحسابات الخارجي.



أنواع المراجعة

يتم تصنيف أو تقسيم المراجعة إلى عدة أنواع :

- 1- المراجعة المالية والمراجعة غير المالية (الإدارية أو البيئية)
- 2- المراجعة الإلزامية و المراجعة الاختيارية
- 3- المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية
- 4- المراجعة التشغيلية و مراجعه الالتزام
- 5- المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية



المراجعة المالية

تحديد و ابداء رأي محايد في ما اذا كانت القوائم المالية المنشورة للشركة تمثل الواقع و تتفق مع المعايير المحددة مسبقاً .

القوائم المالية تشمل :

□ قائمة المركز المالي Statement of financial position or Balance sheet

□ قائمة الدخل \ Statement of profit or loss and other comprehensive

income Income statement

□ قائمة التدفقات النقدية Cash flows statement

□ قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of changes in owners equity

□ الإيضاحات أو المعلومات المكملة Notes to the Accounts



المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية

الاختيارية	الإلزامية
المراجعة هنا تكون اختيارية وبرغبة إدارة الشركة وليست مفروضة بنص القانون أو قواعد القيد بالبورصة.	هي الملزم اداءها قانوناً (كمراجعة الشركات المساهمة أو تلك الخاضعة لقوانين الشركات أو لقواعد القيد بالبورصة). ولا يجوز وضع قيود على سلطات المراجع المحددة قانوناً.



المراجعة الشاملة والمراجعة الجزئية

الجزئية	الشاملة
• تقتصر على مراجعته عنصر واحد أو عدة عناصر من القوائم المالية مثل النقدية أو المبيعات أو المخزون. • لا يدلي المراجع بتقرير عن رأيه في القوائم المالية، وإنما يقتصر تقريره على العمل الذي قام به. • قد تقوم على الفحص الشامل.	• لجميع عناصر القوائم المالية، حيث يقوم المراجع بإبداء رأيه في القوائم المالية التي أعدتها إدارة المنشأة من خلال تقريره النهائي. تقوم على أساس العينات.

المراجعة التشغيلية ومراجعة الالتزام

التشغيلية (الإدارية)	الالتزام
تعتبر امتداد للمراجعة الداخلية وتهتم بمراجعة و فحص الاجراءات التشغيلية بالمنظمة لتقييم التالي : • الاقتصاد في استخدام الموارد • الكفاءة في استخدام الموارد • الفاعلية في تطبيق السياسات والبرامج و تحقيق الاهداف المعلنة. ولا تقتصر على أنشطة المحاسبة فقط، بل قد تتضمن تقييم هيكل المنظمة، اساليب الإنتاج، أنشطة التسويق.	جزء من نظام الحوكمة و قد تكون داخليا او خارجيا، وتهتم بمعرفة مدى الالتزام بتنفيذ سياسات، قوانين، لوائح وتعليمات سلطة ما أعلى. وقد تتضمن التالي : • مراجعة الإقرارات الضريبية للشركة للتأكد من الالتزام بالسياسات والقواعد الضريبية. • المراجعة الحكومية من قبل جهات المراقبة العامة أو الحكومية. • فحص معدلات الأجور لتحديد مدى الالتزام بالقوانين فيما يتعلق بالحدود الدنيا والقصى للأجور.

المراجعة الخارجية ومراجعة الداخلية

الخارجية	الداخلية
• يقوم بها مراجع حسابات خارجي مستقل . • يجب عليه نشر تقاريره النهائية لكل المهتمين بالشركة . • تهدف إلى ضمان أن القوائم المالية المعدة من قبل الشركة تظهر بعدالة أرباح الشركة وخسائرها عن الفترة المالية والمركز المالي للشركة في نهاية تلك الفترة . • المراجع الخارجي مسئول أمام المساهمين .	• عملية فحص للعمليات والسجلات يقوم بها بصفة مستمرة موظفون من داخل المشروع . • لا يجوز للمراجع الداخلي نشر تقاريره للعامة . • إدارة المشروع هي التي تحدد نطاق العمل . • تهدف الى التأكد من أن النظام المحاسبي يعمل بكفاءة . • المراجع الداخلي مسئول أمام إدارة المشروع .



خدمات مكاتب المحاسبة والمراجعة

□ خدمات المحاسبة و امساك الدفاتر Accounting and book keeping services

□ خدمات ابداء الرأي او التصديق (المراجعة والفحص) Attestation services

□ الخدمات الضريبية Tax services

□ الخدمات الاستشارية Consulting

- دراسة الجدوى الاقتصادية
- النصح بشأن برامج تدريب العاملين في الشركة
- النصح بشأن تصميم النظم المحاسبية للشركة الجديدة

□ خدمات المراقب المالي



تقديم الخدمات الاستشارية

- وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية (موضوع محاضرة اليوم)، فهي تتحدد بناءً على طلب العميل المستفيد، وتخضع طبيعة ونطاق الخدمات للاتفاق مع العميل (الإدارة).
- عند تقديم الخدمات الاستشارية، يجب أن يحافظ المراجع على موضوعيته وألا يتحمل أي مسؤولية من مسؤوليات الإدارة. أي لا يدخل نفسه في العمليات التنفيذية أو اتخاذ القرارات، ويؤكد على أن رأيه استشاري فقط .



تعريف الخدمات الاستشارية

□ يمكن تعريف الخدمات الاستشارية بأنها تلك الخدمات التي يقوم بها شخص كفء أو جهة متخصصة، ويتمتع باستقلال ملموس وتأهيل كاف في مجال الخدمة التي سوف يقوم بتقديمها.

□ وهناك عدة عناصر يجب مراعاتها عند تقديم الخدمات الاستشارية، وهي:

1. التحديد الواضح لكل الأبعاد والمهام الأساسية، ويفضل لأن يكون ذلك في اتفاق مكتوب بين مؤدي الخدمة (مراجع الحسابات) والعميل (الشركة).
2. لابد أن يكون مقدم الخدمة الاستشارية شخصاً مؤهلاً علمياً وصاحب خبرة عملية في مجال الخدمة التي سوف يقدمها.
3. لابد أن يراعي مقدم الخدمة حدود دوره، فهو يقدم فقط خدمة استشارية للشركة ولا يتدخل في عملية اتخاذ القرار بالشركة التي يقدم لها الخدمة.



معايير تقديم الخدمات الاستشارية

اهتمت العديد من المنظمات المهنية المحاسبية بتقديم مجموعة من المعايير التي تحكم عملية تقديم الخدمات الاستشارية. وتم تقسيم تلك المعايير إلى مجموعتين هما: المعايير العامة والمعايير الفنية.

أولاً المعايير العامة :

1. التأهيل العلمي والخبرة العملية. (سواء مقدم الخدمة الرئيسي أم المساعدین)
2. التخطيط الجيد لكل خطوة من خطوات تأدية الخدمة و ضرورة الإشراف على المساعدین.
3. إتاحة البيانات اللازمة والضرورية للمساعدة في أداء الخدمة المطلوبة.
4. بذل الجهد والعناية المناسبين لتنفيذ المهمة.



معايير تقديم الخدمات الاستشارية

ثانياً المعايير الفنية:

1. الاتفاق مع العميل على كافة التفاصيل التي يضمنها عقد تقديم الخدمة.
2. الحرص الدائم على الموضوعية وتجنب الانحياز الشخصي.
3. العمل على أن يكون الهدف النهائي هو تحقيق أعلى منفعة للعميل.
4. تقديم كل المعلومات التي توصل إليها بنهاية مهمته إلى العميل، سواء بشكل كتابي أو شفهي. وتوضيح أي تحفظات أو عقبات قد تساعد العميل في عملية إتخاذ القرارات.



بعض الخدمات الاستشارية المحظورة

قامت بعض الجهات المهنية العالمية ومنها بورصة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بحظر قيام مراجع الحسابات من أداء بعض أنواع الخدمات الاستشارية منها:

1. خدمة مسك الدفاتر وإعداد القوائم المالية الختامية.

2. تصميم نظم المعلومات المحاسبية أو الإدارية للشركات.

3. تقدير أو ثمين الخدمات التي تقدمها الشركة.

4. الخدمات التأمينية.

5. خدمات التدقيق الداخلي.

6. خدمة اتخاذ القرارات الخاصة بالشركة ، إلخ..



مبررات زيادة الطلب على الخدمات الاستشارية

أولاً: إتساع أحجام الأعمال بالشركات وتنوع أنشطتها وما ترتب على ذلك من نمو كبير ومضطرد في حاجتها لتلك الخدمات الاستشارية.

ثانياً: التطور الملحوظ في النظم المحاسبية المستخدمة في بعض الشركات وما تبع ذلك من ضرورة توافر موظفين مؤهلين ومدربين بالشركة.

ثالثاً: المنافسة الكبيرة بين مكاتب أو شركات المراجعة.

رابعاً: توافر الكوادر المؤهلة والمدربة بمكاتب المراجعة وما يمتلكونه من خبرات كبيرة في مجالات تقديم الخدمات الاستشارية.



مزايا تقديم الخدمات الاستشارية

1. زيادة معرفة مراجع الحسابات بالأنشطة التفصيلية للشركة واتساع خبراته عن الشركة، بما يؤدي في نهاية الأمر إلى تحسّن جودة الأداء عند القيام بعملية المراجعة.
2. زيادة خبرة وقدرة مراجع الحسابات على التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام المحاسبي والمجالات الأخرى بالشركة.
3. زيادة وتنوع وتطوير الخبرات العامة لموظفي مكتب المراجعة.



مفهوم استقلال المراجع وأهميته

يقصد باستقلال المراجع أن يتمتع بالاستقلال المطلوب أو المناسب عند إبداء رأيه الفني المحاييد في القوائم المالية الخاصة بالشركة المعنية، حيث أن جوهر عملية المراجعة يعتمد أساساً على هذا الاستقلال حتى يتمكن من إبداء رأيه الفني المحاييد. ويعد استقلال المراجع حجر الزاوية عند ممارسة المهنة ، حيث يتطلب أن يقوم المراجع بعمله دون التعرض لأي ضغوط قد تؤثر على عمله ورأيه الفني المحاييد.



أهمية استقلال المراجع وحياده

يعتبر استقلال مراجع الحسابات أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى تحسن أداء ورفع جودة عملية المراجعة، بما يؤدي إلى زيادة الثقة في المهنة من قبل المهتمين بالشركة بشكل خاص و المجتمع بشكل عام . لذلك يجب على أعضاء المهنة جميعاً التمسك بقواعد السلوك المهني ومنها الحفاظ على استقلال عملهم لتنمو ثقة المجتمع فيهم وفي المهنة.



دعائم استقلال المراجع

يجب على المراجع الخارجى ضرورة الإلتزام بالعناصر التالية كي يحفظ ويدعم استقلاله:

1. ألا يكون موظفاً حالياً بالشركة ، أو حتى خلال السنوات القليلة الماضية.
2. ألا يكون من كبار حملة الأسهم بالشركة.
3. ألا تكون له علاقة عائلية مباشرة مع واحد أو أكثر من الموظفين المؤثرين بالشركة.
4. ألا يكون معيناً كمستشار بالشركة.
5. ألا يكون أحد الموردين أو العملاء الأساسيين للشركة.
6. ألا يكون متعاقداً مع الشركة بعقود تجارية تؤثر على استقلاله.
7. ألا يكون مقترضاً أو مقرضاً للشركة، أو له استثمارات مشتركة معها.

أثر حجم أتعاب المراجع على استقلاله

في الغالب يتم تحديد والاتفاق على قيمة أتعاب المراجعة من قبل الشخص أو الجهة التي قامت بتعيينه. على سبيل المثال:

□ **المشروعات الفردية** يقوم صاحب المشروع بتحديد والاتفاق على تلك الأتعاب.

□ **شركات الأشخاص** يقوم الشركاء أو الشريك المدير بتحديد قيمة أتعاب مراجع

الحسابات.

□ **الشركات المساهمة** كبيرة الحجم فإن يتم تحديد تلك الأتعاب من خلال الجمعية

العمومية للمساهمين، إلا إنه بعد تطبيق مبادئ الحوكمة في معظم بلدان العالم وما

تضمنته من ضرورة تكوين لجان مراجعة Committees Audit بالشركة، يكون

من مسؤوليات تلك اللجان تعيين مراجع الحسابات وتحديد أتعابه السنوية.

العوامل الشخصية وأثرها على استقلال المراجع

أولاً : عامل السن وسنوات الخبرة

يشكل عامل السن مانعاً هاماً وواقياً لمراقب الحسابات ضد أي تأثير محتمل قد يؤثر علي مستوى استقلالية مراجع الحسابات (عامل الحفاظ على السمعة والشهرة).

ثانياً : المؤهل العلمي الحاصل عليه

أصحاب المؤهلات الأعلى أكثر تحفظاً من غيرهم أصحاب المؤهلات الأقل.

ثالثاً : المستوي الأكاديمي للمؤسسة التي حصل منها على مؤهله العلمي

الشعور بالفخر والاعتزاز بالجامعات الكبرى وذات السمعة الأكاديمية العالية يزيد الشعور بضرورة الحفاظ على الاستقلالية المهنية لدى مراجع الحسابات.



استقلال المراجع في مملكة البحرين

تطبق مملكة البحرين ومنذ فترة طويلة المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وطبقا لقانون المراجعين البحرينيين (Bahraini Auditors Law no. 26 of 1996) يُقبل أن يكون المراجع شركة أشخاص ، أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية ، أو منشأة فردية. وتؤدي خدمة المراجعة في مملكة البحرين من قبل العديد من الشركات أو مكاتب المراجعة، منها ما هو محلي، ومنها ما هو فروع لشركات أجنبية، أو شركات محلية بالمشاركة مع إحدى الشركات الأجنبية المعروفة (One of the big four companies). وفيما يخص استقلال مراجع الحسابات، أشارت المادة 61 من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية في البحرين رقم 64 لعام 2006 لبعض شروط استقلال مراجع الحسابات.

وفي ضوء ما تم عرضه مسبقاً من التزايد الملحوظ في الخدمات المقدمة من قبل الشركات أو المكاتب الخارجية التي تجاوزت خدمة المراجعة التقليدية للحسابات لتشمل مختلف أنواع الخدمات الأخرى أو ما يطلق عليها بالإنجليزية (Non-Audit Services) وكذلك إن تقديم المراجع للخدمات الاستشارية إلى جانب ما يقدمه من خدمات المراجعة التقليدية لنفس العميل في الوقت ذاته، ربما يؤثر على استقلاليته، ومن ثم على جودة عملية المراجعة بالكامل . لذلك:

يثار التساؤل الهام التالي :

هل تقديم المراجع للخدمات الاستشارية للعميل في آن واحد مع تقديمه لخدمات المراجعة التقليدية يؤثر على استقلاله وعلى جودة عملية المراجعة ؟

ونظرا للأهمية البالغة للتساؤل السابق ، فقد أهتمت العديد من المؤسسات البحثية والباحثون الأفراد بهذا الموضوع الحيوي في مجال المراجعة والخدمات الاستشارية سواء على المستوى الدولي أم على المستوى الإقليمي، بل وأيضا على المستوى المحلي داخل ممكلة البحرين.

وبصفة عامة، تم تقسيم الخدمات الاستشارية إلى نوعين :

الأول: خدمات تؤثر على استقلال مراجع الحسابات وهي الخدمات المرتبطة مباشرة بأعمال قام بها أو شارك فيها مراجع الحسابات نفسه، أو تلك الأعمال التي تضع مراجع الحسابات في موقف متخذ القرار بالشركة أو في وضع كأحد أفراد إدارة الشركة.

الثاني: خدمات لا تؤثر على استقلال مراقب الحسابات وهي باقي الاعمال التي لا تتوافر فيها الصفتين السابقتين.



أهم الدراسات الأكاديمية السابقة وتصنيف نتائجها

أولاً: أن تقديم الخدمات الاستشارية بالتزامن مع خدمات المراجعة التقليدية يؤثر على استقلال وجودة المراجعة .

- Khasharmeh and Desoky, 2018 (Bahrain)
- Ahmed, 2016 (Palestine)
- Ibrahim, 2015 & Saleh, 2014 (Sudan)
- Joshi et al., 2007 (Bahrain)
- Quick and Rasmussen, 2005 (Denemark)
- Lindsay et al., 1978 (Canada)
- Others for other countries including: Krishnan, Sami and Zhang, 2005; Lowe and Pany, 1995; Frankel et al., 2002; Gendron, Suddaby, and Lam, 2006; Alleyne, Devonish, and Alleyne, 2006; and Richard, 2006)



ثانياً: أن تقديم الخدمات الاستشارية بالتزامن مع خدمات المراجعة التقليدية يحسن من جودة المراجعة.

- Sawan et al., 2013 (Libya)
- Essam, 2008 (Jourdan)
- Kinney et al., 2004 (USA)
- Others for other countries including: Jenkins and Krawczyk, 2001; Antle et al., 1997 and Wallman, 1996.



ثالثاً: أن تقديم الخدمات الاستشارية بالتزامن مع خدمات المراجعة التقليدية لا يؤثر على استقلال و جودة المراجعة.

- Bloomfield and Shackman, 2008
- Lim and Tan, 2008
- DeFond et al., 2002



دراسة حالة من مملكة البحرين

في عام 2018 قام المحاضر بالاشتراك مع أحد الزملاء بإعداد ونشر دراسة ميدانية عن ذلك الموضوع الهام حيث طبقت في مملكة البحرين. و تم تصميم واختبار وتوزيع قائمة استبيان علي ثلاث مجموعات من العاملين بالشركات المسجلة في بورصة البحرين وهم (المراجعون، المحاسبون، ومديرو الشركات).

وتم ، في ضوء الدراسات السابقة ، تحديد حجم العينة وهو 250 مفردة. واستخدمت الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لعمل التحليلات الإحصائية اللازمة، وذلك اعتمادا على الاختبارات اللامعلمية والتي تناسب نوعية البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية الحالية.



ومن أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة ما يأتي:

(Chi-square Test, the Mann-Whitney U Test and the Kruskal-Wallis Test).

وفيما يتعلق بقائمة الاستقصاء، فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء أو مجموعات أساسية تختص بالآتي:

1. استقلال مراقب الحسابات يتناقص بالتقديم المتزامن أو المشترك للخدمات الاستشارية مع خدمات المراجعة التقليدية للعميل.
2. تتحسن جودة عملية المراجعة وموضوعية المراجع بسبب تقديم الخدمات الاستشارية للعميل.
3. التقديم المتزامن أو المشترك للخدمات الاستشارية مع خدمات المراجعة التقليدية للعميل لا يؤثر على استقلال المراجع.



من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي:

1. أيدت عينة الدراسة الفكرة القائلة بأن استقلال المراجع يتناقص نتيجة تقديمه الخدمات الاستشارية وبشكل متزامن مع خدمات المراجعة التقليدية للعميل.
2. أيدت أيضاً، ولكن بشكل ضعيف، فكرة أن جودة المراجعة تتحسن ، وأن موضوعية المراجع تتحسن أيضاً، عندما يقدم الخدمات الاستشارية وبشكل متزامن مع خدمات المراجعة التقليدية للعميل.



أهم توصيات الدراسة

أوصت الدراسة بضرورة إهتمام البحوث المستقبلية في هذا المجال بتكرار الدراسة الحالية في دول أخرى، خصوصا التي تتشابه مع مملكة البحرين في منطقة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. وتوصي أيضا بضرورة استقصاء مجموعات أخرى مختلفة من الأشخاص مثل المراجعين الخارجيين سواء من القطاع الحكومي (مثل العاملين بديوان الرقابة المالية والادارية بالمملكة) أو القطاع الخاص، والمستثمرين الأفراد، وأيضا أعضاء لجان المراجعة بالشركات.



أشكركم على حضوركم الكريم